IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2011/55-GC(55)/23
٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٧(أ) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2011/46)
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(55)/1 وإضافتها Add.1)

تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- أكد قرار المؤتمر العام (2010) GC(54)/RES/13، في الفقرة ٤ من منطوقه:

"الحاجة الملِّحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية"؛

وناشد القرار في الفقرة ٥ من منطوقه:

"أن تقوم جميع الأطراف المعنية بالنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال"،

وناشد القرار أيضاً في الفقرة ٧ من منطوقه:

"جميع الدول في المنطقة إلى اتخاذ تدابير، بما فيها تدابير لبناء الثقة والتحقق، ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

٢- وفي هذا الصدد، أكّد القرار مجدداً، في الفقرة ١٠ من منطوقه، ولاية المدير العام المستمدّة من قرارات سابقة أصدرها المؤتمر العام وهي:

"أن يواصل مشاوراته مع دول الشرق الأوسط لتيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في المنطقة بقدر ما يتصل ذلك بإعداد اتفاقات نموذجية، وباعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما جاء في القرار GC(XXXVII)/RES/627"؛

وكرر القرار، في الفقرة ١١ من منطوقه، النداء الذي وجّهه المؤتمر العام في قراراته السابقة مطالباً:

جميع دول المنطقة أن تتعاون مع المدير العام إلى أقصى حدّ في تنفيذ المهام المسندة إليه في الفقرة السابقة"؛

وناشد القرار كذلك في الفقرة ١٢ من منطوقه:

"جميع الدول الأخرى، لا سيما تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن تقدم كل مساعدة للمدير العام بتيسيرها مهمة تنفيذ هذا القرار".

٣- ورجا القرار GC(54)/RES/13، في الفقرة ١٣ من منطوقه، من المدير العام:

"أن يقدم لمجلس المحافظين وللمؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والخمسين (٢٠١١) تقريراً عن تنفيذ هذا القرار".

٤- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ اعتمد المؤتمر العام في سياق بند جدول أعماله المعنون 'تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط'، المقرر GC(44)/DEC/12 الذي رجا فيه:

"من المدير العام أن يتخذ ترتيبات لعقد محفل يمكن من خلاله للمشتركين من منطقة الشرق الأوسط وسائر الأطراف المهتمة الاستفادة من خبرة المناطق الأخرى في بعض مجالات منها بناء الثقة فيما يخص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية."

كما طلب المقرر:

"إلى المدير العام أن يقوم، بالاشتراك مع دول منطقة الشرق الأوسط وسائر الأطراف المهتمة، بوضع جدول أعمال المحفل وتحديد الطرائق التي من شأنها أن تكفل نجاحه."

٥- ويصف هذا التقرير، وفقاً لما طلبه المؤتمر العام، الخطوات التي اتخذها المدير العام في سعيه إلى الوفاء بالولايات التي أسندها إليه المؤتمر العام في القرار GC(54)/RES/13 والمقرر GC(44)/DEC/12.

باء- تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة

٦- واصل المدير العام تأكيد ما تضمنته القرارات المتعاقبة الصادرة عن المؤتمر العام من تشديد على تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على جميع الأنشطة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وواصل التأكيد على

الولايات المسندة إليه في هذا السياق. وواصل المدير تشجيع طرح ودراسة أفكار ونُهُج جديدة وجيهة يمكن أن تساعد على المضي قُدُماً في إنجاز ولاياته.

٧- وجميع الدول في منطقة الشرق الأوسط،[١] باستثناء إسرائيل، أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد تعهدت جميعها بقبول ضمانات الوكالة الشاملة. ومنذ آخر تقرير عن هذا البند من جدول الأعمال،[٢] تم تنفيذ بروتوكولات إضافية من طرف البحرين والمغرب والإمارات العربية المتحدة. وبالتالي، حتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، كان لا يزال يتعيّن على دولتين في منطقة الشرق الأوسط من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إنفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمتها مع الوكالة بمقتضى تلك المعاهدة، وقد وقّعت جيبوتي على اتفاق الضمانات الشاملة المُبرم معها ولكنها لم تُدخله بعدُ حيز النفاذ، بينما لم تُقدم الصومال بعدُ اتفاق ضمانات شاملة لمجلس المحافظين قصد النظر فيه. وثمة بروتوكولات إضافية حيّز النفاذ بالنسبة للبحرين وجزر القمر والأردن والكويت وليبيا وموريتانيا والمغرب والإمارات العربية المتحدة. ووقّعت كل من جيبوتي وإيران والعراق وتونس بروتوكولات إضافية ولكنّها لم تُدخلها بعدُ حيّز النفاذ، ووافقت الجزائر على بروتوكول إضافي ولكنّها لم توّقعه بعدُ. وتواصل العراق تطبيق البرتوكول الإضافي الخاص بها مؤقتاً في انتظار دخوله حيّز النفاذ.

٨- وأظهرت المناقشات التي أجرِيت مع ممثلي دول منطقة الشرق الأوسط أنه ما زال هناك خلاف في الرأي قديم العهد وجوهري بين إسرائيل من ناحية وسائر دول منطقة الشرق الأوسط من الناحية الأخرى فيما يخص تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية الموجودة في المنطقة. وتؤكد جميع الدول في المنطقة، باستثناء إسرائيل، أنّ جميعها أطراف في معاهدة عدم الانتشار وتؤكد أنّ ليس هناك تسلسل آلي يربط ما بين تطبيق الضمانات الشاملة على جميع الأنشطة الموجودة في الشرق الأوسط، أو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وإبرام تسوية سلمية قبل هذا التطبيق، وأن هذا التطبيق أو الإنشاء من شأنهما أن يساهما في إيجاد تلك التسوية.[٣] وترى إسرائيل أنه لا يمكن معالجة مسألة ضمانات الوكالة، وكذلك جميع قضايا الأمن الإقليمي الأخرى، بمعزل عن إرساء ظروف مستقرّة للأمن الإقليمي وأنه ينبغي تناول هذه القضايا في إطار حوار بشأن الأمن والحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي يمكن استئنافه في سياق عملية سلام متعددة الأطراف.[٤] ولذا لم يتمكن المدير العام من إحراز تقدم إضافي في الوفاء بالولاية المسندة إليه بمقتضى القرار GC(54)/RES/13 بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة التي تعم جميع الأنشطة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وسيواصل المدير العام مشاوراته وفقاً للولاية المسندة إليه بشأن التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط.

---

[١] الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية (إيران) والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية (ليبيا) والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن (٢٣) – دراسة تقنية عن الأساليب المختلفة لتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، (وثيقة صادرة عن الوكالة) الوثيقة GC(XXXIII)/887، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩، الفقرة ٣.

[٢] الوثيقة GOV/2010/48-GC(54)13 (٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠).

[٣] جرى تناول آراء عدة دول من المنطقة (إيران وسوريا والمغرب ومصر) بمزيد من التفصيل، من بين جملة أمور، في كلمات تلك الدول في اجتماع مجلس المحافظين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (الوثيقة GOV/OR.1282).

[٤] وعرضت إسرائيل موقفها بمزيد من الإسهاب، في جملة أمور، ضمن الكلمة التي ألقتها في اجتماع مجلس المحافظين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (الوثيقة GOV/OR.1282).

جيم- عقد اتفاقات نموذجية كخطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

٩- تمثل العملية التي أسفرت عن انضمام واسع إلى معاهدة عدم الانتشار ومن ثم الدخول في اتفاقات ضمانات شاملة معقودة على نمط الوثيقة INFCIRC/153 في الشرق الأوسط خطوة مهمة على طريق إرساء الثقة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي وبالأمن الإقليمي. والقرارات المتتالية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تصويت والداعمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط [٥] هي لبنات أساسية في هذه العملية.

١٠- وأكّد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ [٦] أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، وذكّر بتأكيد أهدافه وغاياته من قِبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وشدّد المؤتمر على أن القرار يظل ساري المفعول حتى تتحقق الأهداف والغايات، وذكّر بأن القرار، الذي شاركت في تقديمه الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار (الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، عنصر أساسي من عناصر نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها، ومن الأساس الذي مُدِّدت به المعاهدة إلى أجل غير مسمى بدون تصويت في عام ١٩٩٥. وجدّدت الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجتمعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى الإسراع بتنفيذه.

١١- وشدّد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على أهمية الاضطلاع بعملية تُفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتحقيقاً لهذه الغاية، أيّد المؤتمر الخطوة العملية التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة ومقدّمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، والمتمثلة في اعتزام عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥.

١٢- وأيّد أيضاً مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ خطوات إضافية من أجل دعم تنفيذ القرار ١٩٩٥، بما في ذلك الطلب المقدم إلى الوكالة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرهما من المنظمات الدولية المعنية قصد إعداد وثيقة أساسية لمؤتمر ٢٠١٢ بشأن وضع أساليب لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، مع مراعاة الجهود السابقة والخبرة المكتسبة في هذا المجال.

١٣- وعلى الرغم من الدعم الواسع المتواصل الذي تحظى به الفكرة التي ترى أن نظام عدم الانتشار النووي سيتقوى من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإن تلبية طلبات المؤتمر العام بشأن وضع اتفاقات ضمانات نموذجية تقتضي اتفاق دول المنطقة فيما بينها على الالتزامات المادية التي ترى

---

[٥] آخر قرار كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/65/42 بشأن "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، الذي اعتمد بدون تصويت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونص هذا القرار متاح على موقع الأمم المتحدة التالي القائم على شبكة الويب: http://www.un.org/depts/dhl/resguide/r65.shtml)

[٦] الوثيقة NPT/CONF.2010/50 (Vol.I), IV "الشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط".

تلك الدول أنها على استعداد لتحملها كجزء من اتفاق يرسي منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

١٤- وقد جاء في تقارير المدير العام السابقة، وآخرها في الوثيقة GC(52)/10، وصف الالتزامات المادية التي يمكن أن تشكل جزءاً من اتفاق يبرم في نهاية المطاف حول منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٥- وما زال هناك افتقار عام إلى الوضوح بين دول منطقة الشرق الأوسط بشأن مضمون أي اتفاق ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وبشأن طرائق التوصل إلى ذلك الاتفاق. ولذا فقد لا تكون الأمانة في وضع يمكّنها في هذه المرحلة من الشروع في الأعمال التحضيرية للاتفاقات النموذجية المنصوص عليها في القرار. إلا أن المدير العام والأمانة سيواصلان التشاور والعمل مع دول منطقة الشرق الأوسط من أجل إيجاد الأساس المشترك اللازم لإعداد الاتفاقات النموذجية باعتبارها خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

دال- مقرر المؤتمر العام GC(44)/DEC/12: اتخاذ ترتيبات لعقد محفل

١٦- اعتمد المؤتمر العام في عام ٢٠٠٠ المقرر GC(44)/DEC/12، كما هو مشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه، الذي رجا فيه المؤتمر من المدير العام، في جملة أمور، أن يضع جدول أعمال لمحفل موضوعه الاستفادة من خبرة المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة وتدابير التحقّق، فيما يخص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأن يحدد الطرائق التي من شأنها أن تكفل نجاحه.

١٧- وكما أشير إليه في التقارير السابقة التي قدَّمها المدير العام، وآخرها في الوثيقة GC(54)/13، فقد أنشئت فعلاً مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وآسيا الوسطى[٧]، على التوالي، بمقتضى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتحظى تلك المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية بأهمية خاصة بالنسبة لدراسة الالتزامات المادية التي يجب إدراجها في نظام التحقّق المُزمع تنفيذه في منطقة خالية من الأسلحة النووية تُنشأ مستقبلاً في الشرق الأوسط. بينما تتضمّن المعاهدات القائمة المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية اختلافات معيّنة وحقوقاً إضافية تراعي، في جملة أمور، الخصائص المميِّزة لكل منطقة من تلك المناطق، فإن جميع المعاهدات الخمس المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية تغطي مناطق شاسعة مأهولة بالسكان، وهي كلها تهدف إلى ضمان خلو أراضي الدول الأطراف فيها خلواً تاماً من أية أسلحة نووية؛ وكلها تنص على قيام

[٧] تم أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق معيّنة غير مأهولة بالسكان – القارة القطبية الجنوبية (معاهدة أنتاركتيكا)، والفضاء الخارجي (معاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى)، وقاع البحر (معاهدة حظر إيداع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار وباطن المحيطات وفي تربتها التحتية).

الوكالة بالتحقق من عدم تحريف مواد نووية[٨] وعلى إنشاء آليات إقليمية تكفل التعامل مع المشاكل المتعلقة بالامتثال؛ وهي معاهدات تتضمن بروتوكولاً ينص على أن تتعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام، أو التهديد باستخدام، أسلحة نووية ضد أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية طرف في المعاهدة المعنية المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

١٨- وقامت الأمانة، في السنوات السابقة، وفقاً للولاية المنصوص عليها في مقرّر المؤتمر العام (GC(44)/DEC/12)، باستقصاء آراء الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط بشأن وضع جدول أعمال وتحديد طرائق لعقد محفل يمكن من خلاله للمشاركين من منطقة الشرق الأوسط وسائر الأطراف المهتمّة الاستفادة من خبرة المناطق الأخرى في بعض مجالات منها بناء الثقة فيما يخص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، قامت الوكالة في عام ٢٠٠٤ بتعميم جدول أعمال مقترح (مرفق بالوثيقة GC(48)/18) واستمرت في التماس آراء الدول المعنية (كما ورد في الوثيقة GC(49)/18 المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والوثيقة GC(50)/12 المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، والوثيقة GC(51)/14 المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، والوثيقة GC(52)/10/Rev.1 المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والوثيقة GC(53)/12 المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وإضافتها Add.1 وتصويبها Corr.1 على التوالي)؛ والوثيقة GC(54)/13 المؤرخة ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠).

١٩- وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١١، وعلى ضوء الولاية المسندة إلى المدير العام بموجب المقرر GC(44)/DEC/12، التمس المدير العام من جديد آراء الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط بشأن وضع جدول أعمال وتحديد طرائق لعقد محفل وفقاً لاقتراح الأمانة، التي يوردها المرفق ١ الملحق بهذه الوثيقة. وترد في المرفق ٢ رسالة المدير العام التي يلتمس فيها آراء الدول الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط.

٢٠- وحتى هذا التاريخ تم تلقي ردود كتابية على رسالة المدير العام من ثلاث عشرة دولة عضواً من منطقة الشرق الأوسط وهي: الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإيران والجزائر وسوريا والعراق وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية – والرسائل ذات الصلة ترد مُستنسخة في المرفق ٣، مرتبةً حسب التسلسل الزمني لتلقّيها في الوكالة.

٢١- ولقد رحّبت عدة جهات بالجهود المتواصلة التي يبذلها المدير العام بمقتضى ولايته المنصوص عليها في المقرر GC(44)/DEC/12، وكتب إلى جميع الدول الأعضاء داعياً إياها للمشاركة في المحفل المزمع عقده يومي ٢١ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا. وسيجري المدير العام مزيداً من المشاورات مع الدول الأعضاء من منطقة الشرق الأوسط ومع الأطراف الأخرى المهتمة بشأن الترتيبات التمهيدية للمحفل المذكور الذي يُمثل مساهمة بناءة صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

---

[٨] كما تشترط معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، بموجب مادتها ٨، على الدول الأطراف أن تعقد مع الوكالة بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بكل منها، وأن تُدخله حيز النفاذ، في غضون ١٨ شهراً من بدء نفاذ المعاهدة.

محفل بشأن
الخبرة التي يمكن أن تكون ذات صلة
بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

يُقترح أن ينظَّم المحفل المعني بالموضوع المذكور أعلاه في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا. وسيُجسّد المحفل توافق آراء الدول الأعضاء في الوكالة بشأن أهمية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وسيهدف إلى النظر في تجربة كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في إنشاء نظم أمنية إقليمية وتحقيق نزع السلاح عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وسيكون مجال التركيز الرئيسي للمحفل على ما يلي: '١' دراسة الدروس المستفادة في المناطق الأخرى بشأن الوضع والسياق الإقليميين اللذين سادا هناك قبل أن تبدأ المنطقة النظر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ و'٢' استعراض المبادئ القائمة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق المأهولة من العالم؛ و'٣' استعراض نظريات وممارسات إنشاء المناطق الخمس القائمة الخالية من الأسلحة النووية؛ و'٤' إجراء مناقشة مع ممثلين من المناطق الخمس القائمة الخالية من الأسلحة النووية حول خبرتهم في الترويج لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والتفاوض حول إنشائها والتنفيذ العملي للترتيبات المتفاوض عليها لإنشائها؛ و'٥' مناقشة منطقة الشرق الأوسط في هذا السياق.

وسيتناول المحفل المواضيع المحددة التالية:

١- الخبرة المكتسبة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن إحراز تقدم صوب إرساء اتفاقات تكفل التعاون، والاستقرار والأمن الإقليميين، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح؛ وتحديد الشروط المسبقة اللازم استيفاؤها لبلوغ هذه الغاية عن طريق التوصل إلى تفاهمات مشتركة بخصوص القضايا الثنائية والإقليمية المتعلقة بالأمن وبناء الثقة والتعاون؛ بما في ذلك مناقشة سجل مسار تنفيذ ترتيبات التحقق الإقليمية عن طريق تناول ممارسات اليوراتوم والوكالة الأرجنتينية البرازيلية لحصر ومراقبة المواد النووية على وجه الخصوص؛

٢- المبادئ التي تنظم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإطار المفاهيمي لترتيبات المعاهدات المنشئة لتلك المناطق: '١' تعيين الحدود الجغرافية؛ '٢' النطاق؛ '٣' التحقق؛ '٤' التأكيدات الأمنية؛ '٥' قضايا أخرى، مثل دور الدول الخارجة عن الإقليم، وطبيعة الترتيبات (سياسية/ملزمة قانونياً)، ودور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وعامة الناس في تعزيز الترتيبات ودعمها؛

٣- الجدوى المحتملة لتلك الخبرة فيما يتعلق بحالة ومنطقة الشرق الأوسط.

نص رسالة الوكالة إلى الدول الأعضاء
لمنطقة الشرق الأوسط

[أُرسِلت في ٤ آذار/مارس ٢٠١١]

صاحب السعادة،

أكتب إليكم بخصوص القرار المتعلق بـ"تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة في دورته الرابعة والخمسين في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (القرار GC(54)/RES/13).

أكّد القرار على جملة أمور منها "الحاجة الملحَّة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية"، وطلب من" جميع الأطراف المعنية مباشرةً أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال"؛ وطلب مني "أن أواصل إجراء مشاورات مع دول الشرق الأوسط لتيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في المنطقة بقدر ما يتصل ذلك بإعداد اتفاقات نموذجية، وباعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما جاء في القرار GC(XXXVII)/RES/627"؛

وعلاوةً على ذلك، رجا المؤتمر العام لسنة ٢٠٠٠ في مقرره GC(44)/DEC/12 من "المدير العام أن يتخذ ترتيبات لعقد محفل يمكن من خلاله للمشاركين من منطقة الشرق الأوسط وسائر الأطراف المهتمة الاستفادة من خبرة المناطق الأخرى في بعض مجالات منها بناء الثقة فيما يخص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية"، وطلب من " المدير العام أن يقوم، بالاشتراك مع دول منطقة الشرق الأوسط وسائر الأطراف المهتمة، بوضع جدول أعمال المحفل وتحديد الطرائق التي من شأنها أن تكفل نجاحه.

وبموجب الولاية الموكلة إليّ، وفقاً لما ورد أعلاه، ومع الأخذ في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء لمنطقة الشرق الأوسط، ألتمس آراء حكومتكم بشأن المسائل الآنفة الذكر، بما في ذلك جدول أعمال المحفل وطرائق عقده. ومرفق طيه جدول أعمال مقترح وفقاً لاقتراح الأمانة لعام ٢٠١٠. وأرجو التفضل بالتعاون بتقديم تعليقات حكومتكم في موعد يُفضل أن يكون قبل ٦ أيار/ماي ٢٠١١.

وأعتزم ضم رد حكومتكم في تقريري بشأن "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" الذي سيُقدم إلى مجلس المحافظين وإلى الدورة الخامسة والخمسين للمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

يوكيا أمانو

المرفق

نص الرسالة التي وردت من إسرائيل

[أُستلِمت في ٩ أيار/مايو ٢٠١١]

٢ أيار/مايو ٢٠١١

أكتُب إلى سعادتكم رداً على رسالتكم المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ لتقديم تعليقات إسرائيل بشأن المحفل المقترح المزمع عقده ليتسنّى لمشاركين من الشرق الأوسط الكبير وغيرهم من الأطراف المهتمّة الاستفادة من خبرة المناطق الأخرى في مجالات منها بناء الثقة قصد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولقد أعربت إسرائيل بالتفصيل عن آرائها بشأن الأمن الإقليمي من جميع جوانبه في عدة مناسبات بما في ذلك في أثناء المؤتمر العام السنوي للوكالة.

وأيّدت إسرائيل مقرر عام ٢٠٠٠ رقم GC(44)Dec/12 الذي أُعتمد بتوافق الآراء وأعربت عن آرائها بتأييد عقد المحفل المشار إليه آنفاً وفقاً للاختصاصات الواردة في تقرير المدير العام (الوثيقة GC(48)/18) بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وتؤيّد إسرائيل عقد محفل "يهدف إلى النظر في تجربة كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي في إنشاء نظم أمنية إقليمية ..." كما ورد في جدول الأعمال المقترح المرفق برسالتكم المشار إليها أعلاه.

وترى إسرائيل المحفل المذكور بمثابة حدث لتبادل المعلومات والمناقشة فقط وليس بمثابة محفل للمفاوضات. والهدف من هذا المحفل هو دارسة المفاهيم المتعلقة بالولاية التي ينص عليها مقرر المؤتمر العام GC(44)Dec/12 والمتعلقة بالمواضيع الواردة بالتفصيل في المرفق برسالتكم.

وإسرائيل مستّعِدة للتعاون معكم بهذا الشأن وتأمل في أن تضمن الدول الأخرى في المنطقة الأجواء الملائمة حتى يكون الحدث المذكور بنّاءً، ويكون ذلك مجسّداً في المؤتمر العام للوكالة المقبل.

[توقيع]

الدكتور شاؤول تشوريف

رئيس لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية

نص الرسالة التي وردت من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية

[أُستلِمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

١٧ أيار/مايو ٢٠١١

السيد المحترم،

أود أن أشكركم على رسالتكم المؤرخة ٢٠١١/٣/٤ بشأن "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط"، وكذلك على جدول الأعمال الذي اقترحته الأمانة لعقد محفل يلتقي فيه مشاركون من الشرق الأوسط وأطراف أخرى مهتمة للاستفادة من خبرات المناطق الأخرى فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وكما تعلمون جميعاً، فإن مصر ما انفكت تعمل لعدّة عقود من الزمن في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما أنها أثبتت مراراً وتكراراً رفضها التام للأسلحة النووية، بدعوى أن مجرد وجود هذه الأسلحة يشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي.

وفي الشرق الأوسط، تظل إسرائيل للأسف الدولة الوحيدة التي ترفض أن تتعهّد بالتزام يُلزمها قانوناً بعدم حيازة أسلحة نووية، وبإخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. ويجب بذل قصارى الجهود لمعالجة هذا الوضع الخطير المزعزع للاستقرار.

وفي هذا الصدد، ستواصل مصر تقديم الدعم للجهود التي تُبذل في إطار الوكالة، بما في ذلك الجهود المتعلقة بعقد المحفل المقترح. وفي هذا الصدد، يسرّني أن أحيطكم عِلماً بأن مصر هي، مرة أخرى، في وضع يسمح لها بقبول جدول الأعمال الذي اقترحته الأمانة للمحفل.

وتحدو مصر رغبة قوية في أن يُعقد المحفل المُقترح في أقرب وقت ممكن. وقد اكتسب عقد مثل هذا المحفل، في واقع الأمر، أهمية إضافية في أعقاب قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، وذلك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية. ولا شك أن كلاّ من المحفل المقترح ومؤتمر ٢٠١٢ سيساهمان إيجابياً في تحقيق الهدف الذي ترمي إليه مصر والعديد من الدول الأخرى المتمثل في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

مع خالص التقدير،

[توقيع]

إيهاب فوزي

الممثل الدائم

نص الرسالة التي وردت من البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى المنظمات الدولية في فيينا

[أُستلِمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

فيينا في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١

السيد المحترم،

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، لا سيما، قرار المؤتمر العام GC(54)/RES/13 الذي يطلب إلى المدير العام وضع ترتيبات لعقد محفل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ووضع جدول أعمال لهذا المحفل، يشرفني أن أبلِغكم في ما يلي برد حكومة المغرب بهذا الشأن.

أولاً – سياق تنظيم المحفل:

١- ترى مملكة المغرب أنّ منطقة الشرق الأوسط لا تزال تشكل مصدر قلق للدول الأعضاء في الوكالة ودول المنطقة، لا سيما الدول العربية، نظراً لأنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ولا تُخضِع مرافقها لضمانات الوكالة الشاملة، ممّا يعرقل تحقيق السلم والأمن في المنطقة؛

٢- يجري التحضير لعقد المحفل المذكور عملاً بالقرار الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته العادية الرابعة والخمسين بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي يؤكّد "الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول الشرق الأوسط على الفور تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية"؛

٣- واعتماد القرار GC(53)/RES/17 من طرف مؤتمر الوكالة العام في دورته الثالثة والخمسين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) يؤكد القلق الحقيقي الذي تثيره القدرات النووية الإسرائيلية بالنسبة للمجتمع الدولي. وترى المملكة المغربية بأنّه من أجل تحقيق أهداف هذا القرار يتعيّن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ثانياً – طرائق التنفيذ والتنظيم:

٤- سيقدم تنظيم محفل من هذا القبيل مساهمة ملموسة في عقد، عملاً بمقررات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، مؤتمر ٢٠١٢ المخصص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي ستشارك فيه جميع دول المنطقة؛

٥- وتؤكّد المملكة المغربية من جديد الحاجة إلى مشاركة جميع الأطراف المعنية من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويجب على المجتمع الدولي أن

يضاعف من جهوده لإقناع جميع البلدان في المنطقة، دون استثناء، بقبول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ووضع جميع المرافق النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الشاملة؛

٦- وباقتناع كامل بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون بمثابة خطوة هامة نحو إرساء أجواء من الثقة بين دول المنطقة وتحقيق سلام عادل ودائم، يؤيِّد المغرب تنظيم المحفل المذكور وهو مستعِد للمساهمة في الجهود المبذولة في إطار عمل الوكالة لإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط؛

٧- ولا تزال المملكة المغربية مقتنعة بأن الوكالة يمكن أن تساهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بفضل دورها الهام الذي تضطلع به في نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، وفقًا للمادة الثانية [من نظام الوكالة الأساسي] المتعلقة بعدم استخدام المساعدة المقدمة من الوكالة على نحو يخدم أي غرض عسكري والفقرة باء-١ من المادة الثالثة المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح على نحوٍ مضمون، وتؤكد من جديد على إرادتها دعم جهود المدير العام للوكالة.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق الاحترام.

[توقيع]

الدكتور عمر زنيبر

السفير

الممثل المقيم للمملكة المغربية

لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نص الرسالة التي وردت من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

[أُستلِمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

١٨ أيار/مايو ٢٠١١

معالي السيد/يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بعد التحية،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم A1.21-55 وتاريخ ٢٠١١/٠٣/٠٤م لاستطلاع وجه نظر المملكة العربية السعودية حيال تنفيذ القرار GC(54)/RES/13 لعام ٢٠١٠م بشأن **تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الاوسط،** والمقرر GC(44)/DEC/12 لعام ٢٠٠٠م بشأن **ترتيبات المحفل المتوخي منه إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط،** وذلك في سياق التحضير لطرح البند المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" على الدورة العادية الخامسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة.

أود أن أعيد التأكيد على حرص المملكة على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية على المستوى الأقليمي والدولي. وملاحظة أن الجوانب المقترحة من الوكالة ركزت على عنوان المحفل ومحاوره التي إنحصرت على الدروس المستفادة من خبرات وتجارب المناطق الجغرافية الأخرى الخالية من الأسلحة النووية حيث حصرت محاور الملتقى على هذا الجانب؛ وهذا مؤشر بالرغم من مناسبته إلا أنه يعكس عدم إمكانية الخروج برؤية عملية لمقترحات تنفيذية في هذا الإطار مثل تعزيز مبدأ عالمية معاهدة منع الانتشار في دول المنطقة واتفاق الضمانات التابع لها. كما أن مثل هذا التوجه قد يستدعى الحذر من أن تكون مخرجات هذا الملتقى (وكذلك المؤتمر الذي سيعقد في ٢٠١٢م على خلفية نتائج المؤتمر الأخير لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والذي عقد في مايو ٢٠١٠م) تدعو إلى إضافة قيود تلتزم بها الدول الأعضاء حالياً في معاهدة حظر الانتشار والضمانات وتظل الدول الأخرى في المنطقة (مثل إسرائيل) خارج إطار هذه القيود مثل إلزامية البروتوكول الإضافي أو وضع معاهدات إقليمية خاصة بالمنطقة بحكم طبيعة النزاعات القائمة ولوجود القدرات النووية الإسرائيلية، مع أهمية دراسة تجربة المناطق الإقليمية الأخرى الخالية من أسلحة الدمار الشامل. كما تقترح المملكة أن تخرج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقرير يحدد بكل وضوح وشفافية المعوقات والإجراءات والإلتزامات التي يجب أن تتخذها دول منطقة الشرق الأوسط منفردة وبصورة جماعية لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وتفضلوا، معاليكم، بقبول أطيب تحياتي.

منصور بن خالد آل سعود

السفير والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة للبنان لدى المنظمات الدولية في فيينا

[أُستلِمت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١]

١٧ أيار/مايو ٢٠١١

السيد المحترم،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم A1.21-55 المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، ولا سيما بخصوص مقرر المؤتمر العام رقم GC(44)/DEC/12 الذي يطلب إلى المدير العام وضع ترتيبات لعقد محفل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ووضع جدول أعمال وتحديد طرائق لضمان نجاحه، نودّ إبداء بعض الملاحظات حول المقترح المرفق برسالة المدير العام، كالتالي:

١- يرحب لبنان بالجهود الدولية الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ويؤكد بشكل خاص على المقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، وعن المؤتمر العام ومجلس المحافظين التابعين للوكالة، ومقررات جامعة الدول العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وآخرها المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠.

٢- وقد أعرب لبنان دائماً، على غرار الدول العربية، عن استعداده لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وللامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف. ويرى لبنان أنّ إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يُعزِّز فرص إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة.

٣- ومن جهة أخرى، فقد أدّت سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى إعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط وإلى عرقلة جميع المبادرات المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية. وتواصل إسرائيل أيضاً تحدِّيها للمجتمع الدولي برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار أو إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الشاملة، وبالتالي تعريض المنطقة للأخطار النووية وتقويض المساعي الرامية إلى إحلال السلام، بينما يؤكد كبار المسؤولين الإسرائيليين امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وهي مسألة يمكن أن تثير سباق تسلح نووي مدمّر، خاصة وأنّ منشآت إسرائيل لا تزال دون أي مراقبة دولية وعلى ضوء استمرار تهديداتها وأعمالها العدوانية ضدّ جيرانها.

٤- ويعتقد لبنان أنّه ينبغي ألاّ يحيد المحفل عن الإطار العام الذي ينبغي أن تتم فيه معالجة هذا الموضوع داخل هيئات الوكالة وعملاً بقراراتها، وألّا يُفسّر بأية طريقة كانت بأنّ المحفل يحلّ محلّ الوكالة أو يؤدي إلى تغيير المسار الذي تنتهجه الوكالة.

وينبغي أيضاً ألاّ يُفسّر المحفل على أنّه يحلّ محلّ مؤتمر ٢٠١٢ الذي قرر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الذي عُقد في نيويورك، تنظيمه.

٥- والمعايير الأساسية لإنشاء تلك المنطقة هي:

- تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط؛
- انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار.

ونقترح بأن يُحصر البند ٣ من مسوّدة جدول الأعمال على مناقشة الوضع في الشرق الأوسط على ضوء الطابع الخاص لتلك المنطقة، وأن يتم تفادي الغموض في إطار عمليات المقارنة مع الخبرات المكتسبة في المناطق الأخرى.

(توقيع)

السيد قزحيا الخوري

السفير

الممثل المقيم للبنان

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في فيينا

[أُستلِمت في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١]

٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

سعادة / يوكيا آمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحية طيبة وبعد،

أود في البداية أن أشيد بالجهود المبذولة من قبل سعادتكم حيال تفعيل برامج وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اننا نلحظ، وبكل تقدير، ما حققتموه خلال الفترة القصيرة الماضية منذ استلامكم مهام منصب مدير عام الوكالة.

وبالاشارة على رسالتكم المؤرخة في 4 مارس 2011، بشأن طلب رأي دولة الكويت لتطوير جدول أعمال وصيغة عقد منتدى الشرق الاوسط، الذي طلب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته 44 من خلال قراره رقم (GC 44/DEC/12) من المدير العام للوكالة اتخاذ الاجراءات اللازمة لعقده بحضور دول من الشرق الأوسط وأطراف أخرى مهتمة بمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أود أن اعبر عن ترحيب دولة الكويت بالجهود الدولية الرامية الى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولاسيما التأكيد على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي والمؤتمر العام للوكالة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

كما اود أيضا ان انقل لكم موقف دولة الكويت الذي يؤكد على ان المقومات الأساسية لإنشاء هذه المنطقة تتجسد بتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط، وانضمام جميع دول المنطقة الى معاهدة عدم الانتشار النووي، في حين لا تزال إسرائيل هي الطرف الوحيد في المنطقة الرافض للالتزام بهذين الأمرين الأساسيين.

وفي هذا المجال، فإننا نتطلع الى مواصلة جهودكم البناءة في إعداد وترتيب كل ما يلزم من اجل عقد المنتدى الذي من شأنه ان يسهم في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، متمنين ان يتضمن جدول الاعمال المقترح فقرة تشير من خلالها الى ان المناقشات في المنتدى تهدف الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط تفاديا للتشكيك في امكانية انشاء تلك المنطقة أو افراغ المنتدى من محتواه.

اننا وإذ نعرب لكم عن تأييدنا للجهود التي تبذلونها في هذا المجال، نتطلع الى اهمية دور الوكالة في إعداد وترتيب الوثائق المطلوبة من اجل عقد مؤتمر دولي حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بحلول العام 2012، وهو ما نص عليه مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار المنعقد في شهر مايو من العام 2010، آملين ان تنسجم اهداف عقد المنتدى والمؤتمر الدولي المقرر انعقاده في العام المقبل.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام،،،

السفير والمندوب الدائم
محمد سعد العوده الصلال

نص الرسالة الواردة من سفارة الجمهورية العربية السورية

[أُستلِمت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في 4 آذار 2011، بخصوص استطلاع وجهات نظر الدول حيال مقترح عقد منتدى حول الاستفادة من تجارب وخبرات المناطق الخالية من السلاح النووي في العالم، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة بلادي وفق ما يلي:

ترحب الجمهورية العربية السورية بجهودكم في هذه الصدد، وبجميع الجهود الدولية الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك تنفيذاً للعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك القرارات الصادرة عن مؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار.

لقد كانت سورية من أوائل دول المنطقة التي انضمت لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي تشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها منظومة عدم الانتشار، وترى أن تحقيق عالمية المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط يتطلب ضغط المجتمع الدولي على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة كطرف غير حائزٍ للأسلحة النووية، واخضاع جميع أنشطتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تجدد سورية حرصها على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد ساهمت في جميع المبادرات الرامية إلى التشجيع على إنشاء مثل هذه المنطقة، كما سعت سورية في عام 2003 إلى تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يتضمن تحقيق هذا الهدف.

ترى سورية أنه من الأهمية لنجاح هذا المنتدى أن تكون الأطراف المتحاورة والراغبة في إنشاء هذه المنطقة قد أوفت بالتزاماتها الدولية وصدقت على المعاهدات ذات الصلة، كما ينبغي التأكد من موضوعية جدول أعماله عبر تضمينه بنداً خاصاً حول مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يضمن الخروج برؤية عملية لمقترحات تنفيذية، وذلك في معرض البحث في سبل تطبيق تجارب مناطق أخرى في العالم.

تؤكد سورية أهمية أن لا يعتبر هذا المنتدى بديلاً بأي حال من الأحوال عن المؤتمر المزمع عقده في 2012 والذي أقره مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام 2010.

آمل أن يتم الأخذ بوجهة نظرنا بهذا الشأن، كما أرجو تضمين موقفنا في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

السفير بسام الصباغ
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

[أُستلِمت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١]

الرقم: م د/889/2
التاريخ: 2011/06/16

سعادة السيد يوكيا أمانو الأكرم
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أود بدايةً أن أتقدم بشكري الجزيل على رسالتكم المتعلقة بالقرار الخاص ب "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" وكذلك المبادرة إلى دعوة مشاركين من المنطقة وسائر الأطراف المهتمة للمشاركة في فعاليات إقامة محفل للاستفادة من خبرات المناطق الأخرى فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتي تضمنت أيضاً نسخة مقترحة من جدول الأعمال.

وكما تعلمون سعادتكم، فقد طالب الأردن غير مرة، بتطبيق نظام الضمانات الشامل في الشرق الأوسط، بهدف إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. كما شدد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، كدولة غير حائزة على أسلحة نووية، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة، وتعزيزاً لجهود المنظومة الدولية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إحلال السلم والأمن فيها، ويشكل حافزاً لدول هذه المنطقة للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وإلى نبذ سياسة سباق التسلح التي ما تزال تعيق جهود التنمية وتسهم في إشعال فتيل الأزمات وتبدد جهود بناء الثقة.

وفي هذا السياق، يؤكد الأردن مواصلة مساعيه لبلوغ هذا الهدف وترحيبه بعقد هذا المنتدى وقبوله بجدول الأعمال المقترح من قبلكم، مع التأكيد على أن يكون انعقاده داعماً بشكل ايجابي لجهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وليساهم أيضاً بإنجاح أعمال المؤتمر الدولي المزمع عقده في عام 2012، والذي يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المندوب الدائم
مكرم القيسي

نص الرسالة الواردة من سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[أُستلِمت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١]

فيينا، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١

السيد المحترم،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم رقم A1.21-55 المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ وأن أبلغكم بالرد التالي.

تؤكد الجزائر دعمها للولاية المخوّلة للوكالة بموجب الفقرة باء-١ من المادة الثالثة من نظام الوكالة الأساسي، بالصيغة السارية حالياً، من أجل " تعزيز السلام والتعاون الدولي، وطبقاً لسياسة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح على نحوٍ مضمون يشمل العالم كله، وطبقاً لأي اتفاقات دولية معقودة عملاً بهذه السياسة".

وتغتنم الجزائر هذه الفرصة للإشارة إلى تماشي الدور الذي تضطلع به الوكالة في ميدان نزع السلاح مع الولاية المخوَّلة لمدير الوكالة العام بموجب القرار GC(54)/RES/13، الذي اعتمده المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في أثناء دروته العادية الرابعة والخمسين، بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وعقد محفل لتبادل الآراء حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية واتخاذ خطوات صوب تحقيق أهداف نزع السلاح المتفق عليها على الصعيد الدولي.

وترى الجزائر أنّ تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط مرتبط بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار واتفاقات ضمانات الوكالة الشاملة، كما دعت إلى ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مؤتمر الوكالة العام. وتلك الجهود، المرتبطة أيضاً بصون السلام والتعاون الدولي، تتعلق بولاية الوكالة، التي لها المسؤولية على مراقبة الاستخدامات السلمية للمواد الانشطارية الخاصة، في مناطق عدة من بينها الشرق الأوسط، حيث الحاجة ملحّة بشكل خاص إلى التطبيق العالمي لمعاهدة عدم الانتشار والضمانات على جميع المرافق النووية في بلدان المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإنّ تنظيم محفل تحت رعاية الوكالة بشأن ملاءمة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يتماشى مع التزامات المجتمع الدولي بالعمل بحزم نحو تحقيق هدف نزع السلاح بشكل عام وكامل، تماشياً مع الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم اعتمادها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ التي تشرّفت الجزائر بترؤسه.

ومن شأن عقد المحفل المذكور أن يعزز الحوار حول الأمن الإقليمي إلى جانب قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، التي ستكون مفيدة بشكل خاص على ضوء مؤتمر ٢٠١٢ المقبل بشأن الشرق الأوسط الذي تقرر عقده في أعقاب مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

بالإضافة إلى ذلك، تحثّ الجزائر مدير الوكالة العام على النهوض بالولاية المّخولة له لتطبيق الضمانات في الشرق الأوسط وتنظيم محفل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأساليب الضرورية لإجراء تحقق فعّال ومتبادل في المنطقة بهذا الشأن.

والجزائر تدعم مبادئ وأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تستند إليها سياساتها في هذين المجالين، وتُعلن عن استعدادها للمشاركة في المحفل المزمع عقده على أساس مسوّدة جدول الأعمال المرفقة برسالتكم.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع)

طاووس فروخي

السفيرة، الممثلة المقيمة

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية العراق

[أُستلِمت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

موقف حكومة العراق إزاء رسالة مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

١- تؤكد حكومة جمهورية العراق على إستمرار سريان قرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

٢- أن لا يكون المنتدى بديلاً عن المؤتمر الدولي الذي سيعقد عام ٢٠١٢ وكما تقرر في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في نيويورك في شهر ايار ٢٠١٠.

٣- التأكيد على ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في الجزء الخاص بالشرق الأوسط.

٤- ان حكومة العراق تؤمن إيماناً مطلقاً بأن علينا جميعاً تقع مسؤولية احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار. وأن حكومة العراق فضلاً عن التزاماتها بتلك المعاهدات والاتفاقيات، فإنها أيضاً تحترم الترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والسيطرة على التسلح ومن الانتشار.

٥- إنضم العراق الى معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٩ ووقع على البروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٨/١٠/٩، وهو الان معروض على مجلس النواب للتصديق عليه. علماً ان العراق اعلن للوكالة رسمياً بأنه سيطبق البروتوكول طوعياً إبتداءً من ٢٠١٠/٢/١٧، إستناداً الى المادة ١٧ من البروتوكول وتم تقديم إعلان العراق الأولي بهذا الخصوص في ٢٠١٠/٧/١٦.

٦- ان حكومة العراق تؤيد الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل تحقيق عالمية نظام الضمانات الشامل، إلا أنها في الوقت نفسه تؤكد على الصفة الطوعية للبروتوكول الإضافي، وهو بهذه الصفة لا يمكن ان يعتد به شرطاً لتوريد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٧- تؤكد حكومة العراق على أهمية مواصلة الاستعدادات التي تجري للتحضير للمؤتمر الدولي الذي سيعقد عام ٢٠١٢، وتحث الأطراف المعنية والأمين العام للأمم المتحدة على بذل الجهود التي تسفر الى تنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي.

٨- تؤكد حكومة العراق التزامها بالقرار (٧٣١٨) المعنون (مخاطر السلاح النووية الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية الأخرى على السلم الدولي والأمن القومي العربي)، والقرار (٧٣١٩) المعنون (حجم ومخاطر النشاط الفضائي والصاروخي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي)، اللذين تم إعتمادهما خلال الدورة العادية ١٣٥ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية يوم ٢٠١١/٣/٢.

نص الرسالة الواردة من سفارة سلطنة عمان

[أستلِمت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١]

معالي يوكيا أمانو الموقر
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تحية طيبة، وبعد..

إشارة إلى خطابكم رقم A1 21-55 المؤرخ في ٤ مارس ٢٠١١ بشأن مقترح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعقد منتدى دولي يتناول الخطوات العملية الملائمة اللازمة لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ورغبة الوكالة في الوقوف على آراء دول الشرق الأوسط بشأن عقد هذا المنتدى.

في هذا الإطار، يسرنا أن ننقل لكم ترحيب حكومة سلطنة عُمان بعقد هذا المنتدى الدولي، بشرط أن تُهيأ له كل أسباب ومقومات النجاح، بحيث يكون التركيز منصباً على كيفية تطبيق القرار الصادر عن مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠، بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الاسلحة النووية تحت رعاية الأمم المتحدة.

كما تؤكد سلطنة عمان على مواصلة الجهود الدولية لحث دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، لتقوم بذلك دون شروط أو تأخير، وأن يتم إخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الدكتور/بدر بن محمد زاهر الهنائي
سفير سلطنة عُمان في النمسا ومندوبها الدائم
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[أُستلِمت في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١١]

١١ آب/أغسطس ٢٠١١

السيد المحترم،

وفقاً لرسالة الوكالة بخصوص "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط" أودّ أن أبلغكم بأنّنا نؤيّد تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط بمثابة تدبير هام لبناء الثقة. ومافتئت إيران، باعتبارها من المبادرين إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤، تؤيِّد إنشاء هكذا آلية في الشرق الأوسط.

وما انفكت جمهورية إيران الإسلامية، ليس فقط في جميع اجتماعات الوكالة، بما في ذلك اجتماعات المؤتمر العام ومجلس المحافظين، وإنما أيضاً في مؤتمرات معاهدة عدم الانتشار، تؤيّد اتخاذ وتنفيذ مثل هذه التدابير الهامة في منطقة الشرق الأوسط. والتنازل الكبير الذي قدّمته جمهورية إيران الإسلامية بشأن اعتماد خطة العمل في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ يؤكِّد هذا الإعلان.

ونحن نرى أنّ لا مجال لتحقيق الاستقرار في المنطقة في ظل استمرار وجود تفاوتات كبيرة في القدرات العسكرية لا سيما في امتلاك أحد الأطراف أسلحة نووية تمكِّنه من تهديد جيرانه والمنطقة برمتها.

وبينما نحثّ جميع البلدان على اتخاذ تدابير جماعية وعملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، نتوقع من جميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تدعو الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار إلى التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام فورا إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، ووضع جميع مرافقها النووية فوراً تحت ضمانات الوكالة الشاملة.

وبما أنّنا نؤمن بأنّه لا يمكن عقد محفل فعّال وناجح تُتخذ فيه تدابير جماعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلاّ إذا كانت جميع البلدان في الشرق الأوسط أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، وعليه فإنّنا لا نرى أي تبرير لعقد محفل في الوقت الراهن.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي.

[توقيع]

علي أصغر سلطانية

السفير والممثل المقيم

نص الرسالة الواردة من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[أُستلِمت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١]

صاحب السعادة،

يشرفني أن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١١ بخصوص تنفيذ القرار GC/54/RES/13 بشأن "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط"، ونرحب أيضاً بالجهود التي تبذلونها للتشاور مع الدول في الشرق الأوسط من أجل تيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة الشاملة على جميع الأنشطة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

إنّ الإمارات العربية المتحدة تعتقد كل الاعتقاد أنه ينبغي لجميع الدول في الشرق الأوسط الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة الشاملة، والوفاء بالتزاماتها ذات الصلة. وفي هذا السياق، تؤيّد الإمارات العربية المتحدة النداء الموجّه لإسرائيل لكي تنضّم إلى معاهدة عدم الانتشار ولكي تضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الشاملة. وعلاوة على ذلك، ترى الإمارات العربية المتحدة بأنّه ينبغي لجميع بلدان المنطقة الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار دون أي استثناء. ومن شأن هذه الخطوات أن تُيسِّر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

والإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم كل الجهود المبذولة قصد إنشاء هذه المنطقة. وبالتالي، تّشدد الإمارات العربية المتحدة على أهمية مؤتمر ٢٠١٢ الذي دعا إلى عقده مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ الذي عُقد في نيويورك. ونظراً لطابع الوكالة التقني، فإنّ لها دوراً هاماً في ضمان نجاح المؤتمر وفي نهاية المطاف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعليه، ترحب الإمارات العربية المتحدة بعقد المحفل المقترح وفقاً لما ورد في الرسالة المشار إليها أعلاه، من أجل التدارس والاستفادة من الدروس المستخلصة في المناطق الأخرى في ما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونرى أنّ من شأن هذا المحفل المساهمة في النقاش الذي سيُمهِّد الطريق لمؤتمر ٢٠١٢ ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتفضلوا، سعادتكم، بقبول فائق تقديري واحترامي.

[توقيع]

حمد الكعبي

السفير

الممثل المقيم للإمارات العربية المتحدة
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية